دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

| | |
|---|---|
| العنوان: | مالا ينصرف في القرآن الكريم |
| المؤلف الرئيسي: | عبدالحليم، محمد علي |
| مؤلفين آخرين: | دشين، بابكر بدوي(مشرف) |
| التاريخ الميلادي: | 2002 |
| موقع: | أم درمان |
| الصفحات: | 1 - 284 |
| رقم MD: | 661969 |
| نوع المحتوى: | رسائل جامعية |
| الدرجة العلمية: | رسالة دكتوراه |
| الجامعة: | جامعة أم درمان الاسلامية |
| الكلية: | كلية اللغة العربية |
| الدولة: | السودان |
| قواعد المعلومات: | Dissertations |
| مواضيع: | اللغة العربية، النحو ، الصرف، الممنوع من الصرف، القرآن الكريم |
| رابط: | http://search.mandumah.com/Record/661969 |

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

# جامعة أم درمان الإسلامية

## كلية الدراسات العليا

### كليّة اللغة العربيَّة

قسم الدّراسات النَّحويَّة واللغويَّة


# مالا ينصرف في القرآن الكريم

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في اللغة العربية
تخصص: النحو والصرف ﴿دراسة نظرية تطبيقية﴾


إعداد الطالب:

**محمد علي عبد الحليم**

إشراف أ - د:

**بابكر البدوي دشين**


١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

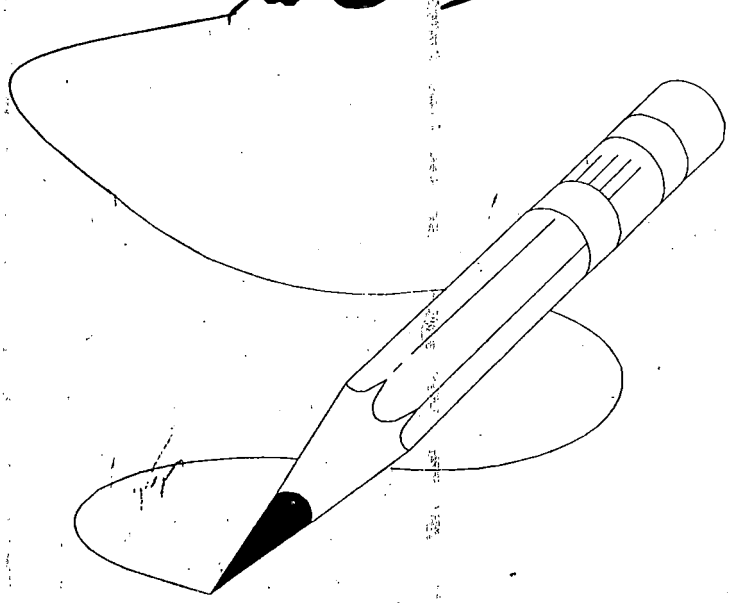

# شكر وعرفان

الشكر والعرفان إلى كل من آزرني وشجّعني للقيام بهذا العمل وأخصُّ بالشكر المشرف على هذا البحث الدكتور بابكر البدوي دشين ، الذي ألقى بي فوق هذا الخضم ، ولم يتركني وحيداً ، فتابعني بالنصح والإرشاد والتوجيه ، وأمدني بالمراجع النادرة ، وبهذا طوّق عنقي بجميلٍ لا أنساه ما حييت ، وأصبح من أصحاب الحقوق عليَّ الذين أدعو لهم صباحَ مساء . فجزاه الله عني خير الجزاء .

والشكر - أيضاً - لجامعة أم درمان الإسلامية والقائمين على أمرها لتشجيعهم البحث العلمي والاهتمام به ، ولإتاحتهم لي هذه الفرصة . والشكر موصول لأسرة مكتبتها المركزية ، لما لقيت منهم من حفاوة بالغة واهتمام .

كما أشكر أسرة شركة (زيوستا) لعلوم الكمبيوتر الذين قاموا بطباعة وإخراج هذه الرسالة وأخص بالشكر الأستاذ محمد أحمد الفكي (صغيرون).

# مُقَدِّمَة

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، محمد بن عبد الله ، المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد ، فهذا بحث في الممنوع من الصَّرف ، مطبقاً على القرآن الكريم. وقد اختمرت فكرة هذا البحث في ذهني منذ زمن طويل ، لارتباطه الوثيق بتجويد القرآن الكريم.

وقبل أنْ أقدم على هذا الموضوع ،كان قد عنَّ لي أنْ أجعل دراستي هذه في تحليل الأخطاء اللغوية ، مركِّزاً على الممنوع من الصَّرف ، وهمزتي الوصل والقطع ، لما لمسته من كثرة الأخطاء فيهما. وأخيراً عدَّلت عن هذا الموضوع وشرفني الله العليُّ القدير بأن أنضم إلى زمرة الباحثين في علم النحو أو (علم العربية) كما كان يسميه الرواد الأوائل.

ولأهمية هذا الباب ، نجد أنه يقع في كتاب سيبويه في مائة وإحدى وأربعين صفحة ، وقد أفرده أبو إسحاق الزجاج بكتاب: (ما ينصرف وما لا ينصرف). وترجع أهمية هذا البحث - أيضاً - لارتباط ما لا ينصرف الوثيق بالتنوين أو قل بتنغيم العربية وترنيمها ، ومن ذلك تزداد الحاجة إلى كلمات نحاول أن نخضعها للغتنا العربية ، خاصة في مجال المصطلحات العلمية.

ومنتهجاً المنهج الاستقرائي الوصْفي التحليلي - أصلح المناهج لدراسة الظواهر اللغوية - تتبعت مسائل هذا الباب استقراءً ووصْفاً وتحليلاً. فجعلتُ

وهذه الدراسة في بابين ، خصَّصت الأول منها للدراسة النظرية والثاني للدراسة التطبيقية ، ووقع كل منهما في فصلين ، حسب تصنيف علل منع الصَّرف.

وفي مستهل الدراسة النظرية ، مهدت لها بحديث عن الصَّرف في اللغة والاصطلاح، وآخر عن علل منع الصَّرف ، كما شمل التمهيد أيضاً حديثاً عن التنوين لأهميته هنا ، سلباً وإيجاباً.

وفي الدراسة النظرية هذه ، اعتمدت كثيراً على كتاب سيبويه وما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج ، وشرح بن عقيل وأوضح المسالك لابن هشام، وغيرها من كتب الأقدمين ومن كتب المحدثين ، استفدت كثيراً من كتاب النحو الوافي للأستاذ عباس حسن.

وطوَّقت حول الحمى مُشْتاراً من كتب علم اللغة ، لأني وجدت صاحب النحو الوافي يهتم كثيراً بلغات العرب الضعيفة ويقحمها في صلب الموضوع ، بعد أن كانت مترويه بعيداً في الحواشي والقواميس اللغوية.

وفي الجانب التطبيقي ، تتبعت الممنوع من الصَّرف في القرآن الكريم ، وخصَّصْت قائمة لكل نوع منه ، وعندما فرغت من هذا رجعت للمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم للمرحوم محمد فؤاد عبد الباقي ، لأعرف عدد مرات ورود كل اسم في القائمة. وكتبت آياته كلها إن كانت يسيرة واقتصرت على بعضها إن كانت كثيرة.

ومعتمداً على تفاسير القرآن الكريم وكتب علوم القرآن وإعرابه والقواميس اللغوية أعْطيت نبذة عن كل ممنوع من الصَّرف ، بما في ذلك أعلام القرآن الكريم. ثم أعربت الألفاظ التي جاءت في الآيات المكتوبة. ومن ثمَّ كتبت سور وأرقام بقية الآيات ، من ذلك المعجم.

واقتصرت في هذا كله على الممنوع من الصَّرف في حالة استحقاقه التنوين ومنعه منه، وهناك كلمات كثيرة من الممنوع من الصَّرف ، لم ترد هنا ، لأنهـــا كانت بال أو مضافة ، ومن ذلك: (أساطير) (السُّفهاء ) (مناسكِ )( حَلائل) (المضاجع) (القلائد) (الضفادع) (مواقع). ولم يجئ شيئ من هذا، إلا عرضاً، مع اسم مستحق للمنع.

وأخيراً كانت خاتمة المطاف ملخصاً فيها أهمَّ ما ورد في هذه الدراســـة ، ومقدّماً لنتائجها.

# تمهيد

لعله من المناسب هنا - في مستهل هذه الدراسة النظرية - الوقوف على حقيقة الممنوع من الصرف في اللغة والاصطلاح ، وإعطاء خلفية فكرية عمّا يتعلق به من حديث العلل وحديث عن التنوين.

فبالرجوع إلى المعاجم اللغوية ، في مادة: "صرف" ، نجد الآتي:

{الصَّرف: التوبة. يقال: "لا يُقبل منه صرف ولا عدل". قال يونس: الصَّرف: الحيلة ، ومنه قولهم: "إنه ليتصرف في الأمور". وقال الله تعالى: (فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفاً وَلا نَصْراً)[1]. وصَرْف الدهر: حدثانه ونوائبه. وشرابٌ صِرف: أي بحت غير ممزوج. وصريف البكرة: صوتها عند الاستسقاء. وبين الدرهمين صرف: أي فضل لجودة أحدهما. وفي الحديث: "مَن طلب صرف الحديث". قال أبو عبيدة: "صرف الحديث تَزْيينه بالزيادة فيه"}[2].

وفي المصباح المنير: "صرفت الأجير والصَّبي: خليتُ سبيله ، وصرفت المال: أنفقته ، وصرفت الذهب بالدراهم: بعته... قال ابن فارس: الصَّرف: فضل الدَّرهم في الجودة على الدَّرهم ، ومنه اشتقاق الصَّيرفي. وصرفت الكلام: زينته... والصريف: الصوت ، ومنه صريف الأقلام... والصَّرفان جنس من التمر ويُقال: الصَّرفانة تمرة حمراء نحو البرنية ، وهي أرزنُ التمر كله... والصِّرف

---

[1]) سورة الفرقان: الآية (١٩).

[2]) محيط المحيط: لبطرس البستاني ، المجلد الثاني ، بيروت ، مادة "صرف".

بالكسر: الشراب الذي لم يُمزج ويُقال لكل خالص من شوائب الكدر صِرف لأنه صُرف عنه الخلط ، والصرف: صبغ يصبغ به الأديم"[1].

وفي محيط المحيط: "الصَّرف: الرقيق من كل شئ. الصريفة: الرقاقة من الخبز والجمع صرائف وصرُف وصريف"[2] ، وتجد فيه أيضاً في نفس المادة: "علم الصَّرف علم تُعرف به أحوال الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء ، ويُسمى التصريف أيضاً"[3].

وعن أصل هذه الكلمة "صرف": جاء أيضاً في التوضيح والتكميل على شرح ابن عقيل: "اختلف في مأخذ هذه الكلمة ، فقيل: هو من الصَّريف وهو الصوت ؛ لأن التنوين صوت في آخر الاسم المنصرف. وقيل من الإنصراف وهو الرجوع ؛ فكأنَّ الاسم رجع عن شبه الفعل ، والأصل في الاسم: أن يكون مُعرباً متصرفاً"[4].

مما ورد سابقاً عن هذه المادة ، يتضح أنها تعني في الغالب: الشيء الأحسن ، الأفضل ، الصَّافي ، الرقيق ، المَحْضُ ، الخالص ، الأمثل ، والسَّائغ من الطعام والشراب.

وهكذا اللغة العربية تفاضل بين ألفاظها ، وتفرق بينها ، ومن ثَمَّ لوحظ في الكلمات المنصرفة هذه المعاني ؛ أي: أنها كلمات طيِّعة ، مرنة خفيفة

---

[1]) المصباح المنير: الفيومي ، مادة "صرف".

[2]) محيط المحيط: المرجع السابق ،مادة "صرف".

[3]) محيط المحيط: نفس المرجع.

[4]) التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل: محمد عبد العزيز النجار، ج٢ ، "ما لا ينصرف".

سائغة ، وخاضعة لمتطلبات هذه اللغة خضوعاً كاملاً. ويمكن القول: إنها كلمات من الدرجة الأولى ، لوحظتْ فيها المعاني السابقة ، وأخذت كلمة صرف ومنصرف لها ، وهي أكثر كلمات اللغة العربية ، وما لا ينصرف أو ما لا يُنوَّن هو أقل جودة من المنصرف. وتليه الأسماء المبنية ثم الأفعال فالحروف.

وما لا ينصرف في الاصطلاح هو اسم لا يُنوَّن ولا يُجرُّ بالكسرة ، وسبب منعه كما جاء في شرح المفصل: "اختلفوا في منع الصَّرف ، ما هو؟ فقال قومٌ: هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة ، وليس أحدهما تابعاً للآخر ، إذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين ، وهو قول يظاهر الحال. وقال قومٌ ينتمون إلى التحقيق: إنَّ الجر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال ، فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره ، وإنما المحذوف منه علم الخفة هو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف"[1]. والحقيقة أن منع هذا الاسم من التنوين هو أبرز ما يميزه. "فالتنوين علامة الأمكن عندهم والأخف عليهم وتركه علامة لما يَسْتثقِلون"[2]. و (الصَّرف هو التنوين الدال على معنى يكون به الاسم أمكن ، ذلك المعنى هو عدم مشابهته للحرف والفعل كزيد وفرس)[3].

ويُلاحظ أن هذا المصطلح: "ما لا ينصرف" يشترك مع علم الصَّرف "التصريف" العلم المعروف في مادة واحدة - كما ورد في النصوص السابقة - مما يوحي بأن الممنوع من الصَّرف لا يدخل في دائرة هذا العلم ، مما يحدث إشكالاً والأمر ليس كما يتوهم هنا ، لأنَّ علم الصَّرف أو التصريف في الاصطلاح:

---

[1]) شرح المفصل: لابن يعيش ، ج١ ، الاسم المعرب. ص٥٨

[2]) الكتاب: سيبويه ، ج١ ، ص٢٢ ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.

[3]) شذا العرف: الحملاوي.

"علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب ولا بناء... ويختص بالأسماء المتمكنة ، والأفعال المتصرفة"[1]. فما لا ينصرف هو أحد مباحث هذا العلم.

ولعل هذا الإشكال وهذا الخلط هو الذي أدى إلى بروز المصطلح الكُوفي: "المُجْرى وغير المُجْرى"[2]. أو كما أطلق عليه أبو إسحاق إبراهيم الزجاج (٢٣٠-٣١١هـ) مصطلح "التَّمام"[3] ومعنى التَّمام: "أن يدخله مع الرفع والنصب والخفض ، ومع الحركات التنوين"[4].

وهذا الخلط بين هذين المصطلحين: "ما لا ينصرف والصرف أو التصريف" واجه من قِبل أحد الباحثين المحدثين حين حاول الموازنة بين السِّنتاكس "Syntax" والمورفولوجيا "Morphology" في اللغويات الحديثة من جهة وبين النحو والتصريف في اللغة العربية من جهة أخرى: "يُضاف إلى ما سبق معنى آخر لمصطلح الصَّرف ؛ لا صلة له مباشرة بما نحن بصدده ، وهو الدلالة على التنوين ، وعلى أساس هذا المعنى تنقسم الأسماء إلى منصرفة ، وهي الأسماء ذات الإعراب الكامل ؛ والتي تتحول معها حركات الإعراب الثلاث إلى تنوين ، وغير منصرفة وهي الأسماء ذات الإعراب الناقص ، التي لا تتحول معها حركات الإعراب إلى

---

[1]) شرح شافية ابن الحاجب: الرضي الإستراباذي ، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين ، ج١ ، دار الكتب العلمية ، "ما لا ينصرف".

[2]) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: المرحوم محمد طنطاوي ، ط٢ ، ص١٣٠.

[3]) ما ينصرف وما لا ينصرف: لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق الدكتورة: هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ص٣.

[4]) المرجع السابق نفسه: نفس الصفحة.

تنوين كما في قولك: جاء أحمدُ ، ورأيت أحمدَ ، ومررت بأحمدَ"[1].

وما لا ينصرف - كما سبق عند المحققين - هو اسم لا يُنوَّن لثقله ، وذلك لأن النحويين يُقسِّمون الاسم إلى مُعربٍ ومبنيٍّ ، فالمبني هو الذي تلزم آخره حالة واحدة وذلك لأنه يشبهَ الحرف. أما المتمكن فيُقسِّمونه إلى متمكن أمكن وإلى متمكن غير أمكن ، وهو الممنوع من الصَّرف ، وذلك لأنه يشبه الفعل ، فهو لا يُنوَّن ولا يُجر بالكسرة ، وبذا يكون قد فقد علامتين من علامات الاسم ، وحكم الفعل البناء إلا إذا أشبه الاسم ، لذا أُعرب الفعل المضارع. "اعلم أن الأفعال إنما دخلها الإعراب لمضارعتها الأسماء ، ولولا ذلك لم يجب أن يُعرب منها شئٌ... وإنما قيل لها مضارعة لأنها تقع موقع الأسماء في المعنى ، تقول: زيدٌ يقوم. وزيدٌ قائم فيكون المعنى فيها واحداً ، كما قال عز وجل: (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ)[2] أي: لحاكم"[3].

والمنون المنصرف "المتمكن الأمكن" مثل: حامد ، تقول: جاء حامدٌ ، ورأيت حامداً ، وذهبت إلى حامدٍ ، فتُنوِّنه في الأحوال الثلاث. والمتمكن غير الأمكن "الممنوع من الصَّرف" مثل: إبراهيم ، تقول: جاء إبراهيمُ ، ورأيت إبراهيمَ ، وهذا الكتاب لإبراهيمَ. فلا تُنوِّنه وتجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، ما لم يُضف ، مثل: صلَّيتُ في مساجدِ المدينة ، أو يكون بـ(أل) نحو: صلَّيت في المساجدِ. (وينقسم الاسم أيضاً إلى متمكن أمكن - وهو المَنْصرف - كزيْدٍ

---

[1]) المجلة العربية للدراسات اللغوية: المجلد الثاني ، العدد الأول ، "المورفولوجيا بين النحو والتصريف" ، الدكتور عبد المنعم الكاروري.

[2]) سورة النحل: الآية (١٢٤).

[3]) المقتضب: للمبرد ، ج٢ ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، ص١.

وعُمَرٍ، وإلى متمكن غير أمكن - غير المنصرف - نحو: أحمد ومساجد ومصابيح)[1].

ومن أمثلة الممنوع من الصَّرف في القرآن الكريم ، قوله تعالى: (قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ)[2] الممنوع مواقيت لوزن (مفاعيل). وقوله تعالى: (وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ)[3] ، دراهم على وزن (مفاعل). وقوله تعالى: (أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ)[4] ، شهداء "لألف التأنيث الممدودة" ويعقوب "للعلمية والعجمة". وقوله تعالى: (وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ)[5] ، بابل: (للعلمية والتأنيث) ، هاروت وماروت: (للعلمية والعجمة). وقوله تعالى: (وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ)[6]. أحمد: للعلمية (ووزن الفعل). وقوله تعالى: (أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ)[7]. تقوى: لألف التأنيث المقصورة.

ويجوز صرف الممنوع من الصَّرف "تنوينه" وذلك لمراعاة التناسب في آخر الكلمات المتجاورة ، أو المختومة بسجعة ، أو بفاصلة في آخر الجمل ، لتشابه في التنوين ، من غير أن يكون له داعٍ إلا هذا ؛ لأن للتناسب إيقاعاً حسناً على

---

[1] شرح ابن عقيل: ج١ ، المعرب والمبني.

[2] سورة البقرة: الآية (١٨٩).

[3] سورة يوسف: الآية (٢٠).

[4] سورة البقرة: الآية (١٣٣).

[5] سورة البقرة: الآية (١٠٢).

[6] سورة الصف: الآية (٦).

[7] سورة التوبة: الآية (١٠٩).

الأذن ، وأثراً في تقوية المعنى... ، ومن الأمثلة: كلمة سَلاسلَ بالتنوين في قراءة مَن قرأ: (إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلاسِلاً وَأَغْلالاً وَسَعِيراً)[1]... ومن ذلك من قرأ: "يغوث" و"يعوق" مُنوَّنتين... (وَقَالُوا لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلا تَذَرُنَّ وَدّاً وَلا سُوَاعاً وَلا يَغُوثَاً وَيَعُوقاً وَنَسْراً)[2].

كما أنهم أجازوا صرف الممنوع من الصَّرف للضرورة الشعرية ، مثل كلمة محاسن الآتية:

إنَّ الذي ملأ اللغاتِ محاسناً  جَعَلَ الْجَمال وسِرَّهُ في الضِّاد

ومثل كلمة "عنيزة" في قول امرئ القيس:

ويومَ دخلتُ الخِدْرَ خدر عُنَيْزةٍ  فقالَتْ لك الويلاتُ إنَّك مُرجِلي

ومثل كلمة "فاطمة" في قول من يمدح "علياً زين العابدين":

هذا ابنُ فاطمةٍ إنْ كُنْتَ جَاهِلَه  بجَدِّه أنبياءُ الله قَدْ خُتِمُوا[3]

وبالتتبع والاستقراء استنبط النحويون أسباباً لمنع الاسم من الصَّرف ، لذا يجئ في الحديث عنه بأنه ما اجتمعت فيه علَّتان من علل تسع أو علة واحدة منها تقوم مقام العلَّتين. وهذه العلل تنحصر في الآتي:

١) التأنيث.

٢) صيغة منتهى الجموع.

---

[1]) سورة الإنسان: الآية (٤).

[2]) سورة نوح: الآية (٢٣).

[3]) انظر النحو الوافي: للأستاذ عباس حسن ، ج٤ ، ما لا ينصرف ، ط دار المعارف.

٣) التركيب المزجي.

٤) العجمة.

٥) العلمية.

٦) العدل.

٧) الوصفية.

٨) زيادة الألف والنون.

٩) الوزن.

وجمعها ابن النحاس (ت٦٩٨) – رحمه الله – في الآتي:

**اجمع، وزن، عادلاً، أنث، بمعرفةٍ **ركِّب، وزد عجمة، فالوصف قد كملا**

وتنقسم هذه العلل – من حيث تأثيرها وعملها – إلى ثلاثة أقسام كالآتي:

أ/ ما يُمنع لعلة واحدة وهو شيئان ، هما:

(١) ألفا التأنيث: "المقصورة ، أو الممدودة".

(٢) صيغة منتهى الجموع "وزن مفاعل ، ومفاعيل".

ب/ ما يُمنع للوصفية ، وما يكون معها ، ويشمل الآتي:

(١) الوصفية وزيادة الألف والنون.

(٢) الوصفية ووزن الفعل.

(٣) الوصفية والعدل.

جـ/ ما يُمنع للعلمية وما يكون معها ، وهو كالآتي:

(١) العلمية والتركيب المزجي.

(٢) العلمية وزيادة الألف والنون.

(٣) العلمية والتأنيث.

(٤) العلمية والعجمة.

(٥) العلمية ووزن الفعل.

(٦) العلمية وألف الإلحاق المقصورة.

(٧) العلمية والعدل.

وتنقسم هذه العلل كذلك إلى معنوية ولفظية ، فالمعنوية منها اثنتان هما: الوصفية ، والعلمية ، (معنويتان: لأنهما لا يظهران في اللفظ ويدلان على شئ معنوي) والعلة المعنوية لا تمنع وحدها ، كما وضح من التقسيم السابق.

ولا يخفي الباحث أنه قد استفاد كثيراً من تناول ابن مالك – رحمه الله – لهذه العلل وتقسيمها تقسيماً واضحاً بعد أن وجد أن تناول بعض الأقدمين ليس بهذا الوضوح وذلك لأنهم يقفون عند كل مسألة من مسائل هذا الباب وينشغلون بانصرافها في المعرفة أو النكرة أو عدم انصرافها حتى أن "الممنوع من

الصَّرف" الذي نعرفه الآن كان في مصطلحهم "ما ينصرف وما لا ينصرف"[1].

غير أن ابن مالك – رحمه الله – كان بارعاً حين لخص قضية التنكير والتعريف هذه في قوله:– وذلك عقب حديثه عن العلمية وما يكون معها –

عند تميم ، واصرفن ما نكرا  من كل ما التّعريف فيه أثّرا[2]

ولعله من المفيد هنا إيراد أبيات الألفية في الممنوع من الصَّرف للاسترشاد بها في هذه الدراسة ، وخاصةً بعد إعادة ترتيبها لدى صاحب النحو الوافي ، هذا مع الاحتفاظ بأرقام الأبيات الأصلية:

١/ الصَّرفُ تَنْوينٌ أتَى مُبيِّنا  مَعنىً بِهِ يَكُونُ الاسْمُ أمْكَنا

٢/ فألفُ التّأنيثِ مُطْلَقاً مَنَعْ  صَرفَ الذي حَوَاهُ كَيْفَما وقَعْ

١٠/ وكنْ لجمعٍ مُشْبهٍ مَفاعلا  أو المَفاعيلَ بِمَنعٍ كافِلا

١١/ وَذَا اعْتِلالٍ مِنْهُ كالْجَواري  رَفْعَاً وجَراً ، أجْرِهِ كسَاري

١٢/ ولِسَراويلَ ، بهذا الجَمْعِ  شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ المَنْعِ

١٣/ وإنْ بِهِ سُمِّي أو بِمَا لَحِقَ  بِهِ فالانْصِرافُ مَنْعُهُ يَحِقْ

٣/ وزائِداً فَعْلاَنَ في وَصْفٍ سَلِمْ  مِنْ أن يُرَىٰ ، بِتاء تأنيثٍ خُتِمْ

٤/ وَوَصْفٌ أصْليٌّ ووَزْنُ أفْعَلا  مَمْنُوعَ تأنيثٍ بِتَا ، كأشْهَلا

٥/ وألِفَيَّ عَارضَ الوصفيةْ  كأربعٍ ، وعارضَ الاسمية

---

[1]) توجد نماذج لهذا في ثنايا هذا البحث من كتاب سيبويه ، وما ينصرف وما لا ينصرف: للزجاج ، ومن قطر الندى: لابن الهشام.

[2]) الألفية: لابن مالك.

٦/ فـالأدهمُ "القَيْـدُ" لكونِـه وُضِـع ... فـي الأصـلْ وَصْـفاً انْصِـرافه مُنِـعْ

٧/ وأجْـــدَلٌ وأخْـــيَلٌ وأفْعَـــى ... مصـــروفةٌ وقـــد يَـــنَلْن المَنْعَـــا

٨/ ومَنـعُ عـدلٍ مـع وصـفٍ مُعْتَبـر ... فـي لفْـظِ مَثْنَـى وثُـلاثَ وأخَـرْ

٩/ وَوَزْنُ مَثْنَـــى وثُـــلاثَ كهُمَـــا ... مـــن واحِـــدٍ لأرْبَـــعٍ ، فَليُعْلَمَـــا

١٤/ والعَلَـمَ امْنَـعْ صَـرفَه مُرَكَّبـاً ... تَرْكيـبَ مَـزجٍ نحـو: مَعْـدِيكَرِبَا

١٥/ كَـذاكَ حَـاوي زَائـدَيْ فَعلانَـا ... كغَطَفَـــــان: وكأصْـــــبَهَان

١٦/ كَـذَا، مؤنـثٌ بهـاءٍ مُطْلَقـاً ... وشـرطُ مَنْـع العـار كونُـه ارتَقـى

١٧/ فَـوقَ الـثَّلاثِ أوْ: كجُـور أو: سَـقَر ... أوْ زيْـدٍ، اسْـمَ امـرأة، لا اسْـمَ ذَكَـرْ

١٨/ وجْهَان في العَادِمِ، تَـذْكِيراً سـبَقْ ... وعُجْمَـة - كَهنْـدَ - والمَنـعُ أحَـقْ

١٩/ والعَجَمِـيُّ الوضـع والتَّعريـفِ مَـعَ ... زيْـدٍ علـى الـثَّلاثِ صَـرْفُه امتنـع

٢٠/ كـــذا ذُو وزنٍ يَخُـــصُّ الْفِعْـــلاَ ... أو غالـــبٍ، كأحْمَـــدٍ ويَعْلَـــى

٢١/ ومـا يَصـيرُ علمـاً مـن ذِي أَلِـف ... زيـدَتْ لإلْحَـاقٍ ، فلـيْسَ ينْصـرف

٢٢/ والعَلَـمُ أمْنـعْ صَـرفَه ، إنْ عُـدِلا ... كفُعَـــل التَّوكيـــدِ أوْ كـــثُقَلا

٢٣/ والعـدل والتعريـف مانعـا سـحر ... إذا بـــهِ التَّعْيـــينُ قَصْـــراً يُعْتَبَـــر

٢٤/ وابـن علـى الكسـر فعـالِ علمـاً ... مؤنثـــاً، وَهُـــو نَظيْـــرُ جُشَـــمَا

٢٥/ عنـد تمـيم، واصـرفن مـا نكِّـرا ... مـن كـل مـا التعريـفُ فِيـهِ أثَّـرَا

٢٦/ ومـا يكـون منـه منقوصـاً ففـي ... إعْرَابـــهِ نَهْـــجَ جِـــوار يُقتَفَـــى

٢٧/ ولاضـطـرار أو تـنـاسـب صُـرف ... ذُو المَنع، والمَصْروفُ، قَدْ لا يَنْصرفْ[1]

---

[1]) ألفية ابن مالك.

فبعد أن عرَّف ابن مالك - رحمه الله - الصَّرف تعريفاً واضحاً ، أتى بعلل منع الصَّرف مرتبة ، بدأها بـ"ألف التأنيث مطلقاً منع" وكان المناسب أن يأتي بعده: "وكن لجمع مشبه مفاعَلا" لأن كليهما مما يمنع لعلة واحدة وهو ما استدركه عليه الأستاذ عباس حسن ، كما يتضح من الترقيم السابق ، حيث جَعِل البيت العاشر مكان الثالث ، ومن ثَمَّ توالت أبيات المسألة.

ثم بعد ذلك انتقل إلى ما يمنع لعلتين ، فبدأه بالوصفية وما يجئ معها في سبع أبيات متتالية "من الثالث إلى التاسع حسب الترتيب الأصلي" ، ثم انتقل للحديث عن العلم وما يمنع معه في ثلاثة عشرَ بيتاً "من الرابع عشر إلى السادس والعشرين" ، مُعقِّباً عليها برأيه في التنكير والتعريف.

غير أن الباحث يأخذ على الأستاذ عباس حسن أنه جعل هذه العلل من عمل النحاة: "لقد اقتصر النحاة على وضع علامات مضبوطة تميز الاسم المعرب غير المتمكن ، وهو "الممنوع من الصَّرف" وتدل عليه بغير خطأٍ ولا غموض ، واكتفوا بها لعلمهم أنها متى ما وجدت في اسم معرب كانت دليلاً على أنه لا ينصرف"[1]. ومثل هذه لا يضعها النحاة وإنما هو شئ يُستنبط ، ويُعرف بالتتبع والاستقراء ، أو كما قال الشيخ الصبَّان: "حصرها في التِّسْع استقرائي"[2].

وقد خاض متأخرو النحاة في أمر هذه العلل ، كثيراً ؛ معللين لها ومبررين، ومن هذا ما جاء في حاشية الخضري: "علتان: أي فرعيتان: لفظية ومعنوية ، مختلفتان من جهة ، وذلك لأن الفعل متفرع عن الاسم في اللفظ لاشتقاقه منه ، وفي المعنى لاحتياجه في إيجاد معناه إلى الفاعل ، وهو لا يكون إلا اسماً ، فتوقف

---

[1]) النحو الوافي: للأستاذ عباس حسن ، ج٤ ، ص٢٠٣ ، دار المعارف.

[2]) حاشية الصبَّان: على شرح الأشموني ، ج٣ ، ص٢٣٠.

على وجود الاسم لفظاً ومعنىً من جهتين مختلفتين ، فإذا تفرع بعض الأسماء عن غيره كذلك فقد أشبه الفعل الثقيل ، فخرج ما ليس فيه فرعية أصلاً كرجل وفرس..."[1] ومع الشيخ إسماعيل الحامدي نقرأ: "أي أشبه فيهما الفعل ، وذلك لأن في الفعل أمرين سموهما بالعلة ، تشبيهاً بالعلة في البدن التي توجب نقص صحته ، أحدهما مرجعه إلى اللفظ وهو اشتقاق لفظ الفعل من لفظ الاسم المصدر والمشتق فرع عن المشتق منه. وثانيهما مرجعه إلى المعنى وهو احتياج الفعل إلى الفاعل ، والمحتاج فرع عن المحتاج إليه ، فإذا وجد مثلهما في الاسم انحط كماله ، واكتفوا في عدم كماله بمنع الصَّرف"[2].

وأرجع بعض المحدثين في حديثه عن تأثير الفقه وأصوله في الإعراب ظاهرة التعليل في النحو عامة إلى التأثر بعلم الفقه وأصوله: "وإذا كان القياس ذا أربعة أركان:

١- الأصل.

٢- الفرع.

٣- الحكم.

٤- العلة.

فإنَّ العلة هي الأساس الذي يقوم عليه القياس وهي أهم أركانه ، وقد عرَّفها الأصوليون: بأنها الوصف المتميز الذي يشهد له أصل شرعي بأنه نيط به

---

[1]) حاشية الخضري: ج٢ ، ص٩٧ ، ما لا ينصرف.

[2]) حاشية العلامة: الشيخ إسماعيل الحامدي ، على شرح العلامة الشيخ: حسن الكفراوي على متن الأجرومية ، ما لا ينصرف.

الحكم"[1].

وقديماً شغل عبقري العربية أبو الفتح عثمان بن جنِّي بحديث العلل عامة واسترسل فيه ، وعدَّه في خصائص العربية وتناوله على نحوٍ ظريف: "اعلم أن علل النحويين - وأعني بذلك حذاقهم المتقنين ، لا ألفافهم المستضعفين - أقربُ إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين ، وذلك أنهم إنما يميلون على الحس ويحتجون بثقل الحال أو خفته ، وليُسَ كذلك حديث علل الفقه. وذلك إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ، ووجوه الحكمة فيها خفية عنَّا غير بادية الصفحة لنا"[2].

وهذا مثال آخر يبرر فيه تقديم الفاعل على المفعول: قال أبو إسحاق في رفع الفاعل ونصب المفعول: "إنما فعل ذلك للفرق بينهما ، ثم سأل نفسه فقال فإنْ قيل: هلاّ عكَسْت الحال فكانت فرقاً أيضاً؟ فقال الذي فعلوه أحْزم وذلك لأن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة ، فرفع الفاعل لِقِلَّته ، ونصب المفعول لكثرته ، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون"[3].

أما التنوين فهو من أخص خصائص العربية ، إذ تمتاز به على سائر اللغات. وهو يدخل تحت ظاهرة الإعراب ، التي لفتت أنظار العلماء: "لم يَرْتَب

---

[1]) ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم: الدكتور أحمد سليمان ياقوت، ١٤٠١هـ-١٩٨٨م ، ص٦٦٦ ، كلية الآداب - جامعة الرياض.

[2]) الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جنِّي ، ج١ ، ص٤٨ ، تحقيق: محمد علي النجار ، بيروت.

[3]) الخصائص: المرجع السابق.

أحد من اللغويين القدامى في أن الإعراب من خصائص العربية ، بل من أشدِّ هذه الخصائص وضوحاً ، وأن مراعاته في الكلام هي الفارق الوحيد بين المعاني المتكافئة"[1]. وأورد صاحب دراسات في فقه اللغة أيضاً قول ابن فارس: "من العلوم الجليلة التي خصَّتْ بها العرب الإعراب"[2]. وهذه الظاهرة وما يتصل بها، هي من بين ما أعجب سيبويه في العربية فبعد أن فرغ من باب علم ما الكلمُ من العربية؟ انتقل مسرعاً إلى مجارى أواخر الاسم من العربية ، "وهي تُجرى على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والضم والكسر والوقف"[3].

وهذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة ، لغة الإعراب والتنوين أعجبتْ أيضاً ابن جنِّ فطفق يقارن بينها وبين غيرها: "وذلك أنا نسأل علماء العربية ممن أصله عجمي، وقد تدرب بلغته قبل اسْتعَرابه عن حال اللغتين فلا يجمع بينهما ، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك لبعده في نَفْسه وتقدم لطف العربية في رأيه ، وحسِّه. سألت غير مرة أبا علي - رضي الله عنه - عن ذلك وكان جوابه نحواً مما حكيته"[4]. ويسْتطرد أبو الفتح بن جني في إعجابه بهذه اللغة الشريفة ، مقارناً بينها وبين غيرها ، مُستشهداً بنفر من أهل تلك اللغات: "فإن قواهم بالعربية تؤيد معرفتهم بالعجمية ، وتؤنسهم بها... لاشتراك العلوم اللغوية واشتباكها... ولم نرَ أحداً من أشياخنا كأبي حاتم ، وَبنْدار ، وأبي علي وفلان ، وفلان

---

[1]) دراسات في فقه اللغة: للدكتور صبحي الصالح ، ص١١٧ ، ط٦ ، دار العلم للملايين، بيروت.

[2]) المرجع السابق: ص١١٨.

[3]) الكتاب: سيبويه ، مرجع سابق ، ج١.

[4]) الخصائص: ج١ ، مرجع سابق ، ص٢٤٣.

يسْوون بينها ، وكأنَّ هذا موضع ليس للخلاف بحال ، لوضوحه عند الكافة"[1].

والتنوين هذا الذي أكسب العربية تنغيماً وترنيماً: هو "نون ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطاً لغير توكيد"[2]. وله دور مقدر في تجويد القرآن الكريم: "وقد كثر في القرآن الكريم ختم كلمة المقطع من الفاصلة بحرف المد واللين وإلحاق النون، وحكمته وجود التمكين من التطريب بذلك"[3]. والنون يدور كثيراً في العربية والقرآن الكريم لأن كل تنوين هو نون ساكنة. "وتمتاز الميم والنون من بين جميع الأصوات العربية بذلك الرنين الأنفي ، وهو مرور الهواء أثناء النطق بهما عن طريق الأنف بدلاً من الفم ... فيحدث ذلك الرنين الذي يَميز صَوْتَي الميم والنون ، ويكسبهما تلك القيمة الصَّوتية الجميلة ... ويمكن أنْ يُشبه ما تُحدثه ذبذبات الأوتار الصوتية حين يحملها الهواء إلى التجويف الأنفي ، بذلك الرنين الذي تُحدثه أوتار العود ، حين تنقر ذلك النغم الجميل"[4].

هذا ، ويتحدث النحاة عن التنوين ، عند الحديث عن علامات الاسم لأنه من بين هذه العلامات ، ويقسمونه إلى الآتي:

## ١/ تنوين التمكين:

وهو اللاحق للأسماء المعربة كزيدٍ ورجلٍ ، ويُسمى أيضاً تنوين الأمكنية

---

[1]) الخصائص: ج١ ، ص٢٤٣ ، مرجع سابق.

[2]) قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام ، علامات الاسم.

[3]) البرهان في علوم القرآن: للإمام بدر الدين الزركشي ، تحقيق: محمد أبو الفضل ، ج١، ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م ، ص٦٢.

[4]) أصوات القرآن كيف نتعلمها ونعلمها: الدكتور يوسف الحُسَيْنة ، ط٢ ، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م ، ص١٤.

وتنوين الصَّرف ، ولا يدخل هذا التنوين على الأسماء المبنية والممنوعة من الصَّرف ولا على الأفعال والحروف.

## ٢/ تنوين التنكير:

وهو اللاحق للأسماء المبنية في الغالب فرقاً بين معرفتها ونكرتها ، نحو مررت بسيبويهِ وسيبويهٍ آخر. وقد يلحق الأسماء المعربة لغرض بلاغي – مدحاً أو ذماً– نحو: رأيت محمداً من المحمدين.

## ٣/ تنوين المقابلة:

وهو اللاحق لجمع المؤنث السَالم نحو: مسلماتٍ ، فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كمسلمين.

## ٤/ تنوين العوض:

ويكون عوضاً عن جملة ، وهو الذي يلحق "إذْ" عوضاً عن جملة تكون بعدها، كقوله تعالى: **(وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ)** يعني حين إذ بلغت الروح الحلقوم وأتى بالتنوين عوضاً عنها: أو عن جمل[1] كقوله تعالى: **(يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا)**. أو عوضاً عن مفرد ، وهو اللاحق لكل ، عوضاً عما تضاف إليه نحو: كل قائمٌ ؛ أيْ كلَّ إنسان قائم ، أو عوضاً عن حرف وهو اللاحق لجوار وغواش ونحوهما رفعاً وجراً ، نحو هؤلاء جوارِ ومررت بجوارٍ.

## ٥/ تنوين الترنم:

وهو الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علة ، والترنم هو التغنيِّ ، ويكون بمد الصوت بحركة تجانس الرَّوِى ، كقول جرير:

---

[1]) انظر النحو الوافي: ج٤ ، مرجع سابق ، "ما لا ينصرف".

أقلّي ألّلومَ - عاذلِ - والعِتابَـنْ  وقُولِيَ إن أصَبْتُ - فقد أصابَنْ

فجيء بالتنوين بدلاً عن الألف للترنم. وكقول النابغة الذبياني:

أزف الترحلُ غيْر أنَّ ركابَنا  لما تزلْ برحالِنا وكأنْ قَدِنْ

النون (التنوين) عوض الباء الناشئة عن إشباع الدال في (قدن).

## ٦/ التنوين الغالي:

سمي بذلك لأنه زائد على الوزن (من الغلو وهو الزيادة). وهو الذي يلحق القوافي المقيدة كقول رؤبة بن العجاج:

وقاتمُ الأعْماقِ خاوي المُخْتَرقْن  مُشْتَبه الأعلامِ لمَّاع الخفَقْن[1]

[1]) انظر شرح ابن عقيل: ما لا ينصرف.